World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 15-18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

التوزيع: عام
التاريخ: 5 أكتوبر/تشرين الأول 2021
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2021/6-A
تقارير التقييم
للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

موجز تنفيذي

كلّف مكتب التقييم بإجراء تقييم لسياسة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويأتي التقييم في أوانه إذ تنفَّذ السياسة الآن للسنة السادسة.

وطُرحت الأسئلة الرئيسية الثلاثة التالية لأغراض التقييم:

- ما مدى جودة السياسة؟
- ما هي النتائج التي حققتها السياسة؟
- لماذا حققت السياسة النتائج الملاحظة؟

وكانت سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مناسبة عند وضعها في عام 2015 عندما بدأ **البرنامج** بالكاد دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق أوسع. وفي حين أن المبادئ المعيارية المبينة في السياسة لا تزال ذات صلة في عام 2021، فإن السياسة تقادمت جزئيا وأصبحت لا تفي إلا جزئيا بمعايير **البرنامج** الحالية بشأن جودة السياسات.

ووسّع **البرنامج** نطاق مشاركته في أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ونظمها تنظيما منهجيا منذ عام 2015. **والبرنامج** هو في عداد كيانات الأمم المتحدة التي أحرزت أكبر تقدم من أجل تعميم أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2021 حتى لو لم يكتمل تعميمها بعد على نطاق **البرنامج ككل**. ويسّرت أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج** تحسين القدرات الوطنية على مستوى السياسات والمؤسسات والمجتمعات وساهمت في تعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية وساعدت في بعض الحالات البلدان على تعبئة الموارد لكنها تفاوتت في مدى دمجها لاعتبارات المساواة بين الجنسين والإنصاف والإدماج.

*وفقا لسياسة التقييم (2016-2021) (WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1)، وتوخيا لاحترام سلامة واستقلال استنتاجات التقييم، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقا تاما مع ما يعتمده **البرنامج** من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويُرجى توجيه أية استفسارات بهذا الشأن إلى مديرة التقييم.*

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A. Cook
مديرة
مكتب التقييم
هاتف: 066513-2030

السيدة F. Bonino
موظفة التقييم
هاتف: 066513-3438

وثبت **البرنامج** دوره كوسيط يحظى بالاحترام في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن التغذية المدرسية وبعض جوانب التغذية. وعمل **البرنامج** بنشاط متزايد على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والوصول إلى الأسواق والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها غير أنه لم يرس حتى الآن مكانة ملائمة واضحة له.

وتتأصل الميزة النسبية **للبرنامج** فيما يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في حضوره الميداني الواسع في الأمد الطويل؛ وخبرته في مجالات الأمن الغذائي والتغذية المدرسية وسلاسل الإمداد وفيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية؛ وشبكته لمراكز الامتياز. وقد تأثر تنفيذ سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تأثرا سلبيا بعدم تحديد أدوار ومسؤوليات ذات صلة واضحة بما يتجاوز الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر؛ وعدم تحديد أهداف ونتائج واضحة لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وعدم توافر إرشادات تشغيلية بشأن طرق تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات مواضيعية مختلفة.

وعلى المستوى العالمي، يتزايد الطلب على أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ويتنامى تقدير هذه الأعمال من جانب حكومات البلدان النامية، وخصوصا في البلدان ذات الاقتصادات الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل، التي يعلن العديد منها أن نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمثل نهجها المفضّل لتعزيز القدرات والتواصل على المستوى القطري. ويُرى بمزيد من الوضوح ومن منظور إيجابي للغاية في سياق الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم في عام 2021 أن هناك ما يبرر بشدة وجود التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونتيجة لذلك، يُتوقع الآن أكثر من ذي قبل أن تدعم كيانات الأمم المتحدة أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ويوصي فريق التقييم بأن يعتمد **البرنامج** صراحة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كفرصة استراتيجية من خلال تحديد رؤية تنظيمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ووضع سياسة جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وخطة تنفيذ بتكاليفها. وينبغي **للبرنامج** أيضا أن يوضح توزيع الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الوحدات التابعة له ويعزز نظمه لجمع المعلومات عن دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعلم من ذلك ويواصل العمل مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها وسائر وكالات الأمم المتحدة من أجل زيادة تكامل نهج منظومة الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم سياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (WFP/EB.2/2021/6-A) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.2/2021/6-A/Add.1)، ويحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يُرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

سمات التقييم

1- تمت الموافقة في عام 2015 على سياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تنفَّذ الآن للسنة السادسة وقد أتى إدراجها في خطة عمل مكتب التقييم للفترة 2019-2021 بالتالي في أوانه. ويُعتبر تقييم السياسة أيضا ذا صلة في ظل طلبات البلدان المتزايدة على مشاركة **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والخطة الاستراتيجية الجديدة **للبرنامج** للفترة 2022-2026 والسياق العالمي والإقليمي والقطري المتطوّر.

2- وطُرحت الأسئلة الرئيسية الثلاثة التالية لأغراض إجراء هذا التقييم للسياسة:

- ما مدى جودة السياسة؟
- ما هي النتائج التي حققتها السياسة؟
- لماذا حققت السياسة النتائج الملاحظة؟

3- ويشمل التقييم الفترة 2015-2020. وفي الفترة من مارس/آذار 2020 إلى فبراير/شباط 2021[1] جمع فريق التقييم بيانات على المستوى العالمي والإقليمي والقطري من خلال مسارات البحث التالية:

- وضع نظرية التغيير الداعمة للسياسة بأثر رجعي؛
- استعراض الوثائق والمطبوعات؛
- إجراء بعثات ميدانية عن بعد للمكاتب القطرية في بنن، وبوروندي، والكونغو، وإكوادور، ومصر، والهند، وسري لانكا؛
- الاستعراضات المكتبية "المعززة" التي تجمع بين استعراض الوثائق وإجراء عدد محدود من المقابلات في المكاتب القطرية في بنغلاديش، والجمهورية الدومينيكية، وكينيا، وملاوي، وزمبابوي؛
- مقابلات المبلّغين الرئيسيين التي تُجرى مع موظفي **البرنامج** في المقر في روما وفي مراكز الامتياز في البرازيل، والصين، وكوت ديفوار ومع خبراء عالميين وإقليميين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- استعراض المنظمات المماثلة: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛
- دراسات الحالة التي تغطي أربعة مجالات تركيز مواضيعية: الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، بما في ذلك التغذية المدرسية؛ ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة والوصول إلى الأسواق؛ والتغذية؛ والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها.

4- والجهات المستخدمة الرئيسية التي يستهدفها التقييم هي شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية التي تضم الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارها صاحبة السياسة؛ والوحدات والشعب المواضيعية المختلفة التي استخدمت التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كطريقة لوضع البرامج وتشمل شعبة التغذية، وشعبة البرامج المدرسية، ووحدة النظم الغذائية ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة، ووحدة برامج الحد من مخاطر الكوارث والمناخ، وشعبة عمليات الطوارئ. كما يُعتبر كل من أعضاء المجلس التنفيذي وإدارة الشراكات والدعوة ومراكز الامتياز في البرازيل، وكوت ديفوار، والصين والمراكز الناشئة مثل المركز الناشئ في مصر والجهات النظيرة الحكومية، ولا سيما في البلدان التي تستضيف مراكز الامتياز في عداد الجهات المستخدمة التي يستهدفها التقييم.

[1] وردت الوثائق والتقارير المستعرضة للتقييم حتى يونيو/حزيران 2021 لضمان أكبر قدر ممكن من الدقة والاكتمال.

5- وقد شملت القيود التي شهدها التقييم عدم توافر بيانات شاملة عن أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج** بما يتجاوز مستوى النشاط وفيما يرتبط باعتبارات المساواة بين الجنسين والإنصاف والإدماج؛ وتوافر بيانات محدودة عن الموارد المالية المخصصة لأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو المنفقة على هذه الأعمال على المستوى المؤسسي والإقليمي والقطري. وأُجري التقييم بأكمله عن بعد بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وحدّ ذلك من الوصول إلى الجهات المستهدفة المستفيدة من البرامج في الحالات التي تم في ظلها تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. واستُخدمت عينة من البلدان أكبر مما كان متوقعا أصلا كاستراتيجية لتخفيف الآثار، مما سمح بإجراء مشاورات مستفيضة مع الجهات صاحبة المصلحة.

المصطلحات

6- وفقا للتعاريف الحالية المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة، يستخدم التقييم عبارة *التعاون فيما بين بلدان الجنوب* على أنها تشير إلى إطار واسع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية. أما عبارة *التعاون الثلاثي* فتشير إلى البلدان المانحة التقليدية والمنظمات المتعددة الأطراف التي تيسّر علاقات التبادل بين بلدان الجنوب من خلال مختلف أنواع الدعم، بما في ذلك التمويل والتدريب والإدارة والنظم التكنولوجية. وتسهيلا للقراءة، يشير التقييم باستمرار إلى *التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي*.

7- ويستخدم التقييم عبارة *مقدم خدمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي* وعبارة *المستفيد من خدمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي* (البلد) كعبارتين مختصرتين للدلالة على العلاقات السائدة بين البلدان المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتُستخدم العبارتان بالتنبيه إلى أنهما تبسيط مفرط لشبكات معقدة من علاقات التفاعل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

السياق والخلفية

8- شملت التغييرات ذات الصلة التي طرأت خارج نطاق **البرنامج** خلال الفترة قيد الاستعراض (2015-2020) اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المحددة فيها واعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام 2015؛ والتحديث في عام 2016 لإطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2009 (SSC/19/3)؛ وتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعروف باسم مؤتمر خطة عمل بوينس آيرس+40 الذي عُقد في بوينس آيرس في عام 2019 وأدى بأكثر من 160 دولة عضوا إلى تجديد التزامها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ واستكمال أول استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة في عام 2021. وطرحت جائحة كوفيد-19 منذ أواخر عام 2019 تحديا عالميا من حيث مواصلة إحراز التقدم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9- وشملت التطورات التي شهدها **البرنامج** خلال الفترة قيد الاستعراض اعتماد خطط استراتيجية قطرية متعددة السنوات كأطر للتخطيط والميزنة والتنفيذ. وتسترشد الخطط الاستراتيجية القطرية بالاستعراضات الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الجوع التي تُجرى بقيادة الحكومات والجهات الشريكة لها من أجل تحديد الإجراءات ذات الأولوية اللازمة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2، بما في ذلك فيما يتعلق بالعمل التمهيدي مثل تعزيز القدرات القطرية. ويتواءم ذلك مع التحوّل الجاري في **البرنامج** من كونه جهة منفذة في المقام الأول إلى اضطلاعه أيضا بدور جهة ممكّنة تعمل عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، على النحو المبين في التركيز المزدوج **للبرنامج** على "إنقاذ الأرواح" "وتغيير الحياة".

10- وأما التغييرات التي طرأت في الهيكل الداخلي **للبرنامج** من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الفترة قيد النظر فقد شملت إنشاء مركزَي امتياز جديدين في الصين (2016) وكوت ديفوار (2019) إضافة إلى مركز الامتياز في

البرازيل الذي أنشئ في عام 2011؛ واستهلال مبادرات تجريبية ميدانية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2019 في إكوادور، وكينيا، والكونغو، وسري لانكا؛ وإنشاء "صندوق فرص" التعاون فيما بين بلدان الجنوب أثناء جائحة كوفيد-19 في **البرنامج** (2020). وحتى عام 2018، أُحرز كل التقدم المتصل بالدعوة والإرشاد والدعم القطري من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد العالمي من جانب موظف واحد (منسق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) في شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية التابعة **للبرنامج** وكبار المديرين المعنيين بالدعوة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمنسقين في بعض المكاتب الإقليمية **للبرنامج** (مثل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي)، بدعم من مراكز الامتياز الراهنة التابعة **للبرنامج**. ثم زاد حجم الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر في عام 2018 من ذلك الموظف الوحيد إلى خمسة موظفين بدوام كامل وموظف آخر مكلّف بمهام مؤقتة.

11- وقدمت سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمحة عامة موجزة عن طرق تناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في **البرنامج** عند وضع السياسة. وعلى النحو المبين في الجدول 1، أشارت السياسة إلى ستة أنشطة ذات أولوية خاصة بأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وحددت ثمانية مبادئ توجيهية لمشاركة **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الجدول 1: الأنشطة ذات الأولوية والمبادئ المحددة في سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

الأنشطة ذات الأولوية	المبادئ المحددة لمشاركة البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
1- إنشاء نظام فعال لإدارة المعلومات والمعرفة من أجل تيسير تقاسم المعرفة بين البلدان. 2- تشجيع الابتكار. 3- إنشاء آليات مؤسسية ملائمة ومُعَدّة حسب الطلب لتقاسم الخبرات الخاصة بكل بلد والاستفادة من التجارب القطرية. 4- دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز التعاون في مجال تحسين الأمن الغذائي والتغذية. 5- إرساء قاعدة الأدلة الخاصة بأنشطة القضاء على الجوع من خلال توطيد الروابط مع مؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية المحلية في البلدان النامية. 6- تحقيق التكامل والاتساق بين عمل **البرنامج** ومبادرات الأمم المتحدة لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	• التركيز على السكان الأشد ضعفا • تشجيع الملكية المحلية • التشـــديد على التكامل مع التعاون التقليدي فيما بين بلدان الشمال والجنوب • ضمان الشمول والتوازن • تيسير التعلم والابتكار • تعزيز النظم والقدرات القطرية • التركيز على إضافة القيمة • الاستفادة من الهياكل القائمة

12- وقاد الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر منذ الموافقة على السياسة أنشطة عديدة لدعم تنفيذ السياسة، بما في ذلك إعداد مواد إرشادية ودليل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ووحدة للتعلم الإلكتروني وملخصات إعلامية ونشرات إخبارية دورية وتجميع أحدث المعلومات الإقليمية والأمثلة على الممارسات الجيدة. ويقدم الفريق أيضا الدعم التقني إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

13- ولم توفر سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي معلومات عن الميزانية المتوقعة لتنفيذ السياسة. وأشارت مصادر داخلية في عام 2018 إلى إنفاق نحو 500 000 دولار أمريكي لدعم قدرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المقر وفي المكاتب الإقليمية. وأمدّت حكومة الصين منذ عام 2019 **البرنامج** بموارد مخصصة لأعماله في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (مليون دولار أمريكي لعام 2019 و1.5 مليون دولار أمريكي لكل من عام 2020 وعام 2021) واستخدم **البرنامج** هذه الموارد لتمويل مشروعات تجريبية قطرية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأنشأ **البرنامج** في عام 2020 مرفقا جديدا، هو صندوق فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أثناء

جائحة كوفيد-19 ليمكّن من الاستجابة السريعة والمرنة عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق الجائحة بينما ينهض بأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ويعممها في برامج عمل **البرنامج** على مستوى المكاتب القطرية. ودعم هذا الصندوق المزوّد بميزانية قدرها 000 260 دولار أمريكي حتى الآن مشروعات في ثمانية بلدان، باستخدام مساهمات حكومة الصين (التي تمثل حوالي 80 في المائة من مجموع الميزانية) والموارد الداخلية للتمويل الأولي.

14- ولم تتضمّن سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إطارا مستقلا للنتائج أو نموذجا منطقيا أو نظرية للتغيير. ومع ذلك، وضع الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر في عام 2020 نظرية شاملة للتغيير خاصة بأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج**، بمساهمة من شعبة التخطيط والأداء المؤسسيين بناء على مسودة سابقة أعدها فريق التقييم. وتحدد النظرية مسؤولية **البرنامج** المباشرة عن نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى الأنشطة والنواتج (الآثار الفورية). ومن المتوقع أن تسهم مساهمات **البرنامج** في الأمد الطويل في تحقيق المزيد من النتائج الرفيعة المستوى في شكل تغييرات في قدرات الجهات الفاعلة المستهدفة (الأفراد والمؤسسات) على مستوى السياسات و/أو المستوى التقني و/أو مستوى القاعدة الشعبية و/أو المجتمعات المحلية وتغييرات لاحقة في السلوك والممارسات والأثر النهائي المتمثل في تسريع وتيرة التقدم المحرز من أجل تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17. ويعرض الشكل 1 نظرية التغيير بصيغة مبسطة.

الشكل 1: نظرية التغيير المبسطة الخاصة بأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي ييسرها البرنامج

المصدر: فريق التقييم، بمساهمة من الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في مقر **البرنامج** وشعبة التخطيط والأداء المؤسسيين.

نتائج التقييم

جودة السياسة

15- مثّلت سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مرحلة رئيسية مهمة بجعل التزام **البرنامج** بتوسيع نطاق دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب صريحا وتحديد المعايير لطرق مشاركته في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ووُضعت السياسة استجابة لاهتمام أعضاء المجلس التنفيذي **للبرنامج** بتعزيز مشاركة **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ولطلباتهم الداعية إلى تعزيز هذه المشاركة. وكانت السياسة مناسبة عند الموافقة عليها، أخذا في الاعتبار الممارسات العالمية الجيدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والظروف الداخلية والخارجية. وما زالت

المبادئ الرئيسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الواردة في السياسة ذات صلة في عام 2021. غير أن السياسة تقادمت في سياق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛ وزيادة تركيز **البرنامج** على العمل عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ والتغييرات التي طرأت في الهيكل التنظيمي **للبرنامج** الخاص بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك إنشاء مراكز امتياز جديدة؛ والخطة الاستراتيجية الجديدة **للبرنامج** للفترة 2022-2026.

16- وتماثل سياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من حيث المضمون والجودة استراتيجيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو ما يشابهها من استراتيجيات تُصاغ في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وعلى غرار سياسة **البرنامج**، ترتبط استراتيجيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالخطط والأولويات المؤسسية لهاتين الوكالتين. وتدمج الوكالتان استراتيجيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في العمليات الإصلاحية المؤسسية الجارية والشراكات القائمة مع البلدان ذات الاقتصادات الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل. وتقدم استراتيجيات منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية خططا مهمة لتعميم أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتمويلها والإبلاغ عنها. وفي المقابل، لا يقدم النهج الوصفي المعتمد في اليونيسف مثل تلك التفاصيل. ويمثل عدم وجود نتائج محددة بوضوح وعدم مراعاة المساواة بين الجنسين فجوة في السياسات والاستراتيجيات الصادرة عن **البرنامج** والمنظمات الثلاث الأخرى.

17- وعلاوة على ذلك، لا تفي سياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلا جزئيا بمعايير **البرنامج** الحالية المتصلة بجودة السياسات (انظر الجدول 2). وإقرارا بأن أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كانت لا تزال ناشئة إلى حد كبير في **البرنامج** عندما وُضعت السياسة، فقد تعمّدت السياسة عدم صياغة نتائج محددة تسهم في تحقيقها أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي ييسرها **البرنامج** بقصد السماح للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ومراكز الامتياز بتجريب طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. واتسمت السياسة أيضا بقلة الوضوح بشأن ما يقتضيه تنفيذها من الجهات صاحبة المصلحة الداخلية والخارجية وبشأن ما يتصل بذلك من موارد مالية ومسؤوليات. وفضلا عن ذلك، لم تتناول السياسة بصراحة اعتبارات المساواة بين الجنسين أو الإعاقة أو سائر اعتبارات الإنصاف أو الإدماج.

الجدول 2: تقييم جودة سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مقابل معايير البرنامج الحالية بشأن جودة السياسات

معيار جودة السياسات	هل تفي سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالمعيار؟
1- وجود تحليل للسياق لضمان حسن التوقيت والصلة على نطاق أوسع	تفي به
2- الوضوح والاتساق في استخدام المصطلحات	تفي به
3- تحدد السياسة نطاقها وأولوياتها على النحو المناسب	تفي به جزئيا
4- تضع السياسة رؤية ونظرية للتغيير	تفي به جزئيا
5- إجراء مشاورات داخلية في إطار وضع السياسة	تفي به
6- تتضمّن السياسة إرشادات بشأن حسن التوقيت والترتيبات المؤسسية والمسؤوليات من أجل تنفيذها (إدراج خطة عمل أو خطة تنفيذ)	لا تفي به
7- تحدد السياسة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذها	لا تفي به
8- وجود إطار متين خاص بالنتائج	لا تفي به
9- وجود/جودة إطار ونظم لرصد السياسة والإبلاغ عنها	تفي به جزئيا
10- تستند السياسة إلى أدلة موثوقة	تفي به جزئيا
11- الاتساق الخارجي	تفي به جزئيا
12- الاتساق الداخلي والاستراتيجي	تفي به جزئيا
13- إدماج الاعتبارات الجنسانية في تصميم السياسة	لا تفي به

المصدر: فريق التقييم، بالاستناد إلى "الدروس العشرة الرئيسية بشأن جودة السياسات في **البرنامج**" وإلى "التقرير التجميعي عن الأدلة والدروس المستخلصة من تقييمات سياسات **البرنامج** (2011-2019)".

نتائج السياسة

إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرنامج

18- ساهم كل من الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر ومراكز الامتياز منذ عام 2015 في إذكاء الوعي على نطاق **البرنامج** ككل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كطريقة ذات صلة على جميع مستويات **البرنامج**. وقاد مركز الامتياز في البرازيل مشاركة **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اعتبارا من عام 2011، بالتركيز في البداية على الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية. وتوسَّع دعم **البرنامج** للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي منذ ذلك الحين من حيث المجالات المواضيعية وعدد الوحدات المواضيعية والجهات الفاعلة المعنية في **البرنامج** وأنواعها. وازدادت نسبة المكاتب القطرية المبلِّغة عن المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من 48 في المائة في عام 2014 إلى 85 في المائة في عام 2019 وأشارت كل الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة المعتمدة في عام 2019 إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كطريقة من طرائقها المتوقعة للعمل. وأُشير مجددا إلى توسّع مشاركة **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق إنشاء مركزَي الامتياز الجديدين في الصين (2016) وكوت ديفوار (2019) وتوسيع عمل مركز الامتياز في البرازيل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خارج نطاق التغذية المدرسية ليشمل سائر أبعاد الحماية الاجتماعية والتغذية ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وعمّق **البرنامج** أيضا مشاركته ومساهماته في الحوار الخاص بسياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة عبر الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر.

19- وواصل **البرنامج** تنظيم دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل منهجي. وعمل الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر من أجل أن يكوّن داخل **البرنامج** فهما مشتركا "لما هو" التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي و"كيفية تحقيقه". وانطوت الجهود المبذولة على وضع إرشادات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإعداد تقارير منتظمة عن أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي ييسرها **البرنامج** وتطوير نموذج أولي لمنصة داخلية لإدارة المعرفة بخصوص التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودعم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطط الاستراتيجية القطرية الجديدة وإنشاء شبكة من منسقي أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المكاتب الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، وضع الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي منهجية لرسم خرائط التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى الإقليمي وإجراء استعراضات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى القطري وجرّبها لمساعدة المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بصورة منهجية على اغتنام فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واختيار ما يتصل بذلك من أولويات في الأمدين القصير والمتوسط. وهذا أمر ساهم على سبيل المثال في إعداد دليل تدريجي محدد الهدف في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة. وبذلت عدة مكاتب قطرية جهودا على مدى السنتين الماضيتين أو السنوات الثلاث الماضية للمشاركة في أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودعمها بشكل متعمد ومنهجي أكثر من ذي قبل. وكان ذلك مدفوعا بزيادة طلب الحكومات المضيفة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدراك أن المبادرات السابقة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي نشأت أحيانا عن اهتمام بالإلمام بمسألة جديدة لكنها افتقرت إلى إجراءات المتابعة المحددة بوضوح.

20- وعمل الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر مع جهات فاعلة مختلفة في **البرنامج** خلال الفترة قيد الاستعراض، غير أن الجهود الرامية إلى إشراك **البرنامج** بأكمله في أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اكتسبت زخما حقيقيا في عام 2019 عندما بدأت شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية عقد أول اجتماع داخلي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق **البرنامج** ككل في روما، بمشاركة الموظفين التقنيين والموظفين في المقر والمديرين الإقليميين والقطريين. وتمثّلت إحدى نتائج الاجتماع في إنشاء فرقة عمل مؤسسية معنية بالتعاون فيما بين

بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تجمع بين مختلف الوحدات في المقر والمكاتب الإقليمية ومراكز الامتياز وتمثل مرحلة رئيسية واعدة في إطار عملية إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في **البرنامج**.

21- وتختلف الوحدات المواضيعية في المقر من حيث مدى نشاطها في تعزيز اللجوء إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالاتها المعنية. ومن بين كيانات **البرنامج** العاملة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أحرزت الكيانات المعنية بالتغذية والحد من مخاطر الكوارث والمناخ أكبر قدر من التقدم. ووضعت شعبة التغذية استراتيجية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التغذية وأعدت إرشادات مواضيعية مفصلة في هذا المضمار ونشرتها. وأعدت وحدة برامج الحد من مخاطر الكوارث والمناخ قائمة مرجعية لخبرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التكيّف مع تغير المناخ لتصحب استراتيجيتها وخطة عملها بشأن تنمية القدرات وإن تَعَرقل بدء تنفيذ القائمة المرجعية في صفوف الموظفين الميدانيين بسبب جائحة كوفيد-19.

النتائج المحققة على المستوى القطري في إطار أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها البرنامج

22- مكّن اللجوء إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي **البرنامج** من تعزيز تأثيره ليتخطى من يستفيد مباشرة من أنشطة المساعدة الغذائية أو التحويلات القائمة على النقد التي يقودها **البرنامج** عن طريق تيسير استخدام المعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية الموجودة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط لمساعدة بلدان أخرى مماثلة. وفي المجالات المواضيعية والمناطق ساهمت أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي ييسرها **البرنامج** في إحداث تغييرات في القدرات القطرية على مستوى السياسات والمستوى المؤسسي وبدرجة أقل على مستوى المجتمعات المحلية على النحو التالي:

- على مستوى السياسات، ساعدت أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج** على تعزيز ضغط النظراء الإيجابي فيما بين البلدان وغرس الثقة في نفوس صانعي القرارات في الحكومات المضيفة بوجود حلول مجدية وفعالة من حيث التكلفة للتحديات المواجهة في بلدانهم وثبتت فعاليتها في سياقات مماثلة. وتبيّنت الآثار الإيجابية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى السياسات في أغلب الأحيان في المجالات المواضيعية المتمثلة في مجال الحماية الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع سياسات وبرامج وخطط عمل للتغذية المدرسية كما هو الحال في بنغلاديش، وبنن، وبوروندي، وكينيا، وليبيا، وملاوي، وزمبابوي؛ ومجال التغذية، وخصوصا فيما يتصل بدعم حكومات البلدان "المستفيدة" في وضع سياسات أو خطط عمل بشأن تقوية الأرز كما هو الحال في بنغلاديش وسري لانكا.
- على المستوى المؤسسي، من المحتمل أن تكون أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج** قد ساهمت في تعزيز القدرات التقنية (المعرفة والوعي والمهارات) لدى الجهات الفاعلة المعنية داخل المؤسسات الحكومية وخارجها في مختلف المجالات المواضيعية ومكّنت هذه الجهات من الاستفادة من التكنولوجيات الابتكارية والموارد والشبكات المهنية. وزادت هذه التغييرات احتمال نجاح البلدان في ترجمة الالتزام السياساتي إلى واقع من خلال اعتماد الحلول المكتسبة بفضل علاقات التبادل مع بلدان أخرى وتنفيذها واستدامتها. وعلى سبيل المثال:
  - في مجال الحماية الاجتماعية، هناك عدة أمثلة موثّقة على مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للبلدان بشكل شبه حصري فيما يتعلق ببرامج التغذية المدرسية (بالمنتجات المحلية) بفضل تنسيق مركز الامتياز في البرازيل في الغالب. وفي عينة البلدان الخاضعة للاستعراض لأغراض هذا التقييم كان الحال على ذلك في بنغلاديش، وبنن، وبوروندي، وكينيا، وليبيا، وملاوي، وزمبابوي، بالتشديد الخاص على ربط برامج التغذية المدرسية بالأسواق المحلية. وعلى المستوى الإقليمي، أدى الدعم المقدم من مركز الامتياز في البرازيل إلى الاتحاد الأفريقي إلى إنشاء مجموعة التغذية المدرسية التابعة للاتحاد الأفريقي.

- فيما يخص مجال التغذية، ساهمت أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج** في بنغلاديش، والهند، وسري لانكا مثلا في زيادة المعرفة والوعي بالتكنولوجيات والنُهج لدى الموظفين التقنيين في الوزارات المعنية وفي الجهات الشريكة من القطاع الخاص فيما يتصل على سبيل المثال بالعمليات التحضيرية لتقوية الحبوب.

- في مجالي دعم أصحاب الحيازات الصغيرة والوصول إلى الأسواق، سمح مشروع تجريبي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لكينيا بالحصول على الدعم التقني والمالي من الصين من أجل تعزيز قدرة الموظفين الحكوميين المحليين على استخدام الممارسات المحسنة والتكنولوجيات الأكثر فعالية من حيث التكلفة وتشجيع استخدامها لإدارة سلسلة الإمداد وتجهيز الأغذية وتسويقها.

- فيما يتصل بالاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، ساهمت أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج** في تعزيز القدرات الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث في البلدان الشريكة، ولا سيما لدى كيانات الحماية المدنية/الدفاع المدني ومراكز الاستجابة للطوارئ والمكاتب والمعاهد لخدمات الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا. وعلى سبيل المثال، قامت هايتي والجمهورية الدومينيكية بتكييف نماذج كوبا للتنبؤ العددي بأحوال الطقس وعززت هايتي قدرتها على تقييم مخاطر الكوارث على المستوى المحلي بالاستناد إلى تجربة كوبا، بينما عرفت كوبا المعايير التشغيلية للحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات من الجمهورية الدومينيكية.

➢ على مستوى المجتمعات المحلية، ساعدت أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي ييسرها **البرنامج** على إذكاء الوعي بالنُهج والتكنولوجيات الجديدة وساندت الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذها الأولي. وبرزت المساهمات المباشرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أساسا في تعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود والوصول إلى الأسواق. وشملت جميع المشروعات في إطار الموجة الأولى من المشروعات التجريبية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المموَّلة من الصين عناصر تعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وعلى سبيل المثال:

- في الكونغو، يسّر مركزا الامتياز في الصين وكوت ديفوار والمكتبان القطريان التابعان **للبرنامج** في هذين البلدين التبادل مع خبراء من كوت ديفوار وبنن بخصوص نقل التكنولوجيا والمهارات لتحويل الكسافا.

- في كينيا، تعلّم قادة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من تجربة الصين في استخدام التكنولوجيات والممارسات الفعالة من حيث التكلفة لحفظ الأغذية الطازجة والحبوب وتخزينها وطحنها. وكان يُتوقع من المشاركين أن يكون لهم أثر مضاعف لإذكاء الوعي في صفوف نظرائهم.

23- كما ساعدت أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج** البلدان على الحصول على موارد مالية إضافية. ويشمل ذلك تعبئة الموارد بصورة مباشرة (على سبيل المثال عن طريق البلدان المقدمة لخدمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مثل البرازيل والصين اللتين تتيحان مجموعات من الخدمات الشاملة لتعزيز القدرات، بما في ذلك الموارد المالية لتنفيذ مشروعات تجريبية)؛ وتعبئة موارد الجهات المانحة الوطنية والخارجية بصورة غير مباشرة من خلال المساعدة على تدعيم أنشطة الدعوة والبرامج والنظم، مما ساهم في تكثيف استخدام التمويل وتعزيز فعاليته. وبالنسبة للبلدان المقدمة لخدمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على وجه الخصوص، أتاحت أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي ييسرها **البرنامج** فرصة لتوطيد الشراكات الاستراتيجية مع حكومات البلدان المتلقية أيضا. وكنتيجة إيجابية غير مقررة، ساهم دعم **البرنامج** لأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضا في زيادة اعتراف الجهات صاحبة المصلحة الخارجية بالولاية المزدوجة **للبرنامج** التي تشمل العمل الإنمائي والإنساني. وعلاوة على ذلك، ساعدت أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في بعض الأحيان على تعميق التعاون القائم بين **البرنامج** وسائر وكالات الأمم المتحدة، وخصوصا الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها.

24- ويصعب التحقق مما إذا كانت أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد ساهمت في تحقيق النتائج على مستوى الحصائل والآثار ومن مدى مساهمتها في تحقيق هذه النتائج. ويُعزى ذلك إلى كون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي طريقة واحدة فقط من بين عدة طرق عمل مترابطة يستخدمها **البرنامج**. وعلى الرغم من ذلك، ثبتت المساهمات المعقولة لأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق هذه النتائج الرفيعة المستوى من حيث التغييرات المستدامة التي طرأت في الممارسات الوطنية أو التقدم القابل للقياس المحرز من أجل تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17 في إطار برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. وتشير دراسات الحالات المواضيعية التي أُعدت لأغراض هذا التقييم إلى احتمال أن تساهم أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج** في مجالات مواضيعية أخرى مثل التغذية ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في تحقيق النتائج على مستوى الحصائل والآثار أيضا.

25- واختلفت أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج** في مدى دمجها لاعتبارات المساواة بين الجنسين والإنصاف والإدماج. وجُسدت الأهداف المتصلة بالمساواة بين الجنسين والإنصاف باستمرار في الخطط الاستراتيجية القطرية التي استهدف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المساهمة فيها. ومع ذلك، تتوافر معلومات محدودة عن مدى تجلي الالتزامات المرتبطة بتعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف والإدماج أو مدى المساهمة في التقدم المحرز من أجل تعزيز هذه الاعتبارات في إطار الأنشطة أو النتائج الفردية للتبادل لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي البلدان الخاضعة للاستعراض والبالغ عددها 12 بلدا، أشار التقييم إلى وجود مبادرة واحدة فقط لأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي ييسرها **البرنامج** تركز على ذلك، أي التبادل بين إكوادور، وغواتيمالا، وهندوراس، وبيرو لدعم وضع السياسة الوطنية الجديدة لإكوادور الخاصة بالمرأة الريفية التي لم تظهر النساء كفئة مستفيدة فحسب، بل كفئة تقدم المعرفة أيضا.

العوامل التي تفسر النتائج المحققة

26- تشمل العوامل الداخلية في **البرنامج** التي كان لها تأثير إيجابي في تنفيذ السياسة ما يلي: التحوّل الجاري في دور **البرنامج** من "جهة فاعلة" إلى جهة ممكّنة؛ وإشراف الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر، بما في ذلك عمل الفريق الرامي إلى إعداد مواد إرشادية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتقديم المساعدة التقنية إلى المكاتب القطرية والإقليمية؛ ودور مراكز الامتياز الثلاثة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتحسين إتاحة التمويل الخارجي المخصص لأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لفائدة بعض المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج**؛ والتزام أفراد من موظفي **البرنامج** على مستوى المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية تولوا قيادة دعم **البرنامج** للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات عملهم. وعلى المستوى القطري، عمل الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر مع المكاتب القطرية على إدماج اعتبارات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطط الاستراتيجية القطرية الجديدة. وعلى المستوى المؤسسي، مكّن إنشاء فرقة العمل العالمية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2019 بشدة من مواصلة تعزيز التعاون الداخلي والقدرات التنظيمية في **البرنامج** من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

27- أما العوامل الداخلية التي أثرت تأثيرا سلبيا في تنفيذ السياسة فهي عدم تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لتنفيذ السياسة بما يتجاوز الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر وعدم توضيح الطرق المتوقعة لمشاركة المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية مع مراكز الامتياز واستخدامها لدعم مراكز الامتياز على أفضل وجه؛ وعدم تحديد أهداف ونتائج مرتقبة واضحة لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في **البرنامج**؛ وصغر حجم الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال النصف الأول من الفترة قيد الاستعراض؛ وعدم توافر إرشادات تشغيلية بشأن طرق تعميم اللجوء إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات مواضيعية مختلفة وفي المناطق.

28- وحسّن **البرنامج** منذ عام 2015 عمله على رصد المعرفة الداخلية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإبلاغ عنها ونشرها. وأدمج **البرنامج** في عام 2018 مؤشرا خاصا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطاره للنتائج المؤسسية يركز على عدد المكاتب القطرية المستفيدة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد كان الإبلاغ عن هذا المؤشر مجزأ وكوّن فهما متعمقا لطرق تعزيز بروز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل **البرنامج** غير أنه لم يولد أي رؤى عن نتائج أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي ييسرها **البرنامج**. وأُدرجت ثلاثة مؤشرات إضافية للنواتج المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تعزيز القدرات المؤسسية في خلاصة المؤشرات المنقحة لإطار النتائج المؤسسية في عام 2020. وكانت البيانات المبلّغ عنها والمتصلة بهذه المؤشرات لا تزال غير متوافرة في الفترة المشمولة بالتقييم. وعزّز الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر وإدارة المعرفة الداخلية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال إعداد نشرات إخبارية وتقارير منتظمة تتضمن أمثلة سردية على أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج**. ومراكز الامتياز الثلاثة لديها مستودعات وقواعد بيانات معرفية خاصة بها لجمع المعلومات عن الممارسات الجيدة والنهوض بالحلول الابتكارية. وقد أعد **البرنامج** أيضا عدة منهجيات وأدوات لتعزيز إدارة المعرفة المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل مطابقة طلبات الحكومات المضيفة على التبادل فيما بين بلدان الجنوب مع عروض الخبرات القطرية ذات الصلة، ولا سيما عبر منصة داخلية لمطابقة المعرفة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أعدتها شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية. ويجري تنفيذ هذه الأدوات وكان موظفو **البرنامج** في الفترة المشمولة بالتقييم لا يزالون يعتمدون في كثير من الأحيان اعتمادا أكبر على شبكاتهم المهنية والشخصية لتحديد "أوجه المطابقة" الملائمة. وعموما، ما برح **البرنامج** يفتقر إلى نظام لجمع الأدلة على دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بما يتجاوز الأنشطة والنواتج الفردية وتحليلها والتعلم منها بشكل منهجي.

29- ويعتمد **البرنامج** اعتمادا شديدا على الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل أعماله في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن المستحيل تقييم مدى كفاية الموارد المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في **البرنامج** بسبب عدم توافر بيانات شاملة وعدم وجود أهداف وغايات تنظيمية محددة بوضوح. ومع ذلك، تشير البيانات المتوافرة إلى أن الزيادة في الموارد المالية المخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بفضل المساهمات الخارجة عن الميزانية والمقدمة من حكومة الصين أساسا سمحت للفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر وبعض المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** بتوسيع نطاق الأعمال في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعميقها. وفي الوقت ذاته، بقيت قيمة المخصصات في ميزانية **البرنامج** للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في حدها الأدنى وأقل من 0.5 في المائة من مجموع ميزانية **البرنامج** لدعم البرامج والإدارة التي أوصت بها وحدة التفتيش المشتركة في تقرير صادر في عام 2011.[(2)] ويتعرض **البرنامج** بسبب اعتماده شبه الحصري على التمويل الخارج عن الميزانية لخطر تقليص قدرته على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع البلدان والمجالات المواضيعية بصرف النظر عن أولويات الجهات المانحة أو تخصيصاتها.

30- وعلى المستوى القطري، تمثلت الدوافع الرئيسية لتوسيع نطاق دعم **البرنامج** للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في اقتناع الموظفين وأعضاء القيادة في المكاتب القطرية بأن أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تشكل أعمالا إنمائية "جيدة" وفي تجربتهم التي أوضحت أن أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تعد أداة فعالة لدعم أهداف **البرنامج** من أجل تعزيز القدرات القطرية والدعوة وإرساء الشراكات ومن أجل تعبئة الموارد في بعض السياقات. وعلى سبيل المقارنة، لم تؤثر سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي غير المعروفة جيدا في صفوف موظفي **البرنامج** تأثيرا كبيرا في لجوء المكاتب القطرية إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. واقتصرت نسبة موظفي **البرنامج** الذين جرى التشاور معهم (30 موظفا من أصل 111 موظفا) وأشاروا إلى إلمامهم بالسياسة على 27 في المائة بينما

[(2)] وحدة التفتيش المشتركة، 2011. التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3).

بلغت نسبة الموظفين الذين لم يسمعوا عنها قط 18 في المائة. أما الموظفون المتبقون البالغة نسبتهم 55 في المائة فكانوا على دراية بالسياسة ولكنهم لم يلموا بمضمونها لأنهم لم يطلعوا عليها أو اطلعوا عليها منذ فترة طويلة. ومع ذلك، فإن هذا الأمر عادي بالنسبة للسياسات الشاملة والقديمة في **البرنامج**.

31- وكان طلب الحكومات المضيفة الشديد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي العامل الخارجي الرئيسي المؤثر في تطور دعم **البرنامج** للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من منظوري "مقدم الخدمات" و"المستفيد من الخدمات". ويمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للعديد من الحكومات الطريقة المفضلة للتعلم نظرا إلى تركيز هذه الطريقة على حلول من الأرجح أن تكون ذات صلة وقابلة للتطبيق أكثر من الحلول المطوَّرة في بلدان الشمال وإلى قيمتها العملية والرمزية التي تتصل بتقرير المصير والتضامن.

32- ويستمد **البرنامج** ميزته النسبية فيما يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من حضوره الميداني الراسخ وشبكاته الواسعة، بما في ذلك على المستوى المجتمعي. وتزوّد الشبكة الراهنة لمراكز الامتياز **البرنامج** بميزة نسبية إضافية من حيث تعزيز أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودعمها بوضوح. وباستثناء دعم **البرنامج** للتغذية المدرسية، ما زالت مشاركته في الأعمال الإنمائية معروفة بدرجة أقل من خبرته الواسعة وسمعته العالمية الراسخة كمنظمة إنسانية. ويُعد هذا الأمر موطن ضعف لأنه قد يحد من مدى اعتبار **البرنامج** شريكا مفضلا فيما يتعلق بتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من جانب الحكومات المضيفة ولكنه يمثل أيضا موطن قوة نظرا إلى مساهمته في اعتبار **البرنامج** أكثر مرونة في دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من بعض وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

33- وقد هيأت الأحداث العالمية منذ عام 2015 بيئة مواتية في الوقت الحالي لدعم **البرنامج** للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أكثر مما كانت عليه عندما تمت الموافقة على السياسة. وترد الالتزامات المرتبطة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من بين جملة أمور، في أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل بوينس آيرس+40، وتزيد العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة الطلبات الموجهة إلى وكالات الأمم المتحدة لتكثّف دعمها لأنشطة تعزيز القدرات التي تقودها البلدان والتعاون بين البلدان.

الاستنتاجات

34- تُعتبر استنتاجات التقييم بشكل عام إيجابية إلى حد بعيد فيما يتعلق بجودة سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ونتائج تنفيذها وإدارة **البرنامج** للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الفترة 2015-2020 قيد الاستعراض.

35- وكانت سياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مناسبة وقت وضعها عندما بدأ **البرنامج** بالكاد دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق أوسع. ولا تزال المبادئ المعيارية المبينة في السياسة ذات صلة في عام 2021 غير أن السياسة تقادمت جزئيا نظرا إلى التغييرات التي طرأت في ظروف **البرنامج** الخارجية والداخلية والخبرة المتزايدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلاوة على ذلك، لا تفي السياسة إلا جزئيا بمعايير **البرنامج** الحالية بشأن جودة السياسات.

36- ووسّع **البرنامج** نطاق مشاركته في أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ونظمها تنظيما منهجيا منذ عام 2015 وهو في الوقت الحالي في عداد كيانات منظومة الأمم المتحدة التي أحرزت أكبر تقدم من أجل تعميم أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومع ذلك، فإن عملية إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جارية ولم يكتمل بعد تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى الوحدات وفي المجالات المواضيعية في **البرنامج**. وقد وكان لسياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دور محدود في تشجيع المكاتب القطرية على المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو على توسيع نطاق أعمالها في هذا المجال. وبدلا

من ذلك، تمثّلت الدوافع الرئيسية لمشاركة المكاتب القطرية في طلبات الحكومات المضيفة المتزايدة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى جانب جهود الدعوة المبذولة في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ومراكز الامتياز والمبادرات المحددة الهدف التي أثبتت أهمية علاقات التبادل فيما بين بلدان الجنوب التي ييسرها **البرنامج**.

37- وساهمت أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها **البرنامج** في تحسين القدرات القطرية على مستوى السياسات وعلى المستوى المؤسسي وعلى مستوى المجتمعات وساعدت في بعض الحالات البلدان على تعبئة الموارد من مصادر وطنية ودولية. كما ساهمت مشاركة **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية. وأثبت **البرنامج** دوره كوسيط يحظى بالاحترام في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن التغذية المدرسية وبشأن بعض جوانب التغذية بصفة متزايدة، بما في ذلك توفير الوجبات المدرسية المغذية وتقوية الأرز. ويدعم **البرنامج** بنشاط متزايد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والوصول إلى الأسواق والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، غير أنه لم يرس بعد مكانة ملائمة أو مجالات تركيز واضحة في تلك المجالات.

38- وتكمن الميزة النسبية **للبرنامج** فيما يتصل بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في حضوره الميداني الواسع وشبكاته الواسعة وخبرته المواضيعية في مجالات الأمن الغذائي واللوجستيات وسلاسل الإمداد. ويزوَّد **البرنامج** بفضل مراكز الامتياز التابعة له بميزة نسبية إضافية من حيث تعزيز أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودعمها عبر مراكز مخصصة.

39- ودعمت ولاية **البرنامج** التي تشمل إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة مشاركة **البرنامج** المتزايدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ويمكن أن تسهم هذه المشاركة في ولايته. وقد جرت مناقشة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل **البرنامج** حتى الآن كطريقة لتعزيز القدرات القطرية أساسا. ومع ذلك، تشير استنتاجات التقييم إلى ما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من دور مهم أيضا في دعم أهداف الحكومات المضيفة في مجال الشراكات، وخصوصا بالنسبة للبلدان التي تعمل أساسا كبلدان مقدمة لخدمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي الواقع، يمكن لأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تتداخل جزئيا مع كلا البعدين أن تكون همزة وصل بين تعزيز القدرات القطرية والشراكات. ولم يحدد **البرنامج** بعد بوضوح العلاقة بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز القدرات القطرية والشراكات، مما يجعل من الأصعب على موظفي **البرنامج** على جميع المستويات تخطيط الأعمال في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ووضع ميزانيتها والإبلاغ عنها.

40- وعلى المستوى العالمي، يتزايد الطلب على أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ويتنامى تقديرها من جانب حكومات البلدان النامية، وخصوصا في البلدان ذات الاقتصادات الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل، التي يعلن العديد منها أن نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمثل نهجها المفضّل لتعزيز القدرات والتواصل على المستوى القطري. ويُرى بمزيد من الوضوح ومن منظور إيجابي للغاية في سياق الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم في عام 2021 أن هناك ما يبرر بشدة وجود التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونتيجة لذلك، يُتوقع الآن أكثر من ذي قبل أن تدعم كيانات الأمم المتحدة أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتجلى ذلك على سبيل المثال في الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي يركز على تعزيز الملكية القطرية وفي الجهود التي يقودها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

41- وتطلعا للمستقبل، إذا أراد **البرنامج** أن يحدد مكانته، في إطار خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2026، كجهة فاعلة ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتجددة وكشريك قيّم للبلدان ذات الاقتصادات الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل، فيتعين عليه أن يعتمد بصراحة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كفرصة استراتيجية للارتقاء بدوره كجهة منسقة وممكنة في سياق برنامجه لتغيير الحياة؛ ويحدد مساره المنشود كمنظمة من حيث تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المجالات المواضيعية؛ ويواصل توضيح توزيع الأدوار والمسؤوليات على الوحدات التابعة له بخصوص اللجوء إلى أعمال

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ورصدها والإبلاغ عنها وتوفير الدعم التقني لها؛ ويواصل تعزيز نظمه الراهنة لجمع المعلومات عن دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعلم من ذلك؛ ويحدد الاحتياجات من الموارد المالية والبشرية للاضطلاع بأعماله في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى العالمي والإقليمي والقطري ويضع خطة لتلبيتها عن طريق مجموعة من المصادر الداخلية والخارجية؛ ويستمر في العمل مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها وسائر وكالات الأمم المتحدة من أجل زيادة تكامل نهج منظومة الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

التوصيات

42- تستهدف التوصيات الست الواردة أدناه تشجيع **البرنامج** على مواصلة توسيع نطاق التغييرات الإيجابية في برنامج عمله للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي استُهلت قبل الفترة قيد الاستعراض وخلالها منذ عام 2015. وتُعرض التوصيات في فئتين هما التوصيات الاستراتيجية المركزة على تحديد التوجه العام لدعم **البرنامج** للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والتوصيات التشغيلية المتصلة بجوانب مختارة لتنفيذ الرؤية الشاملة **للبرنامج** الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

التوصية	الجهة المسؤولة والموعد النهائي
التوصيات الاستراتيجية	
الأولوية: عالية **التوصية 1: ينبغي للبرنامج تنقيح سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي استنادا إلى رؤية مؤسسية متفق عليها ومشتركة على نطاق واسع.**	القيادة العامة: الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية. الموعد النهائي: الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2023 (فبراير/شباط 2023)
1-1 لإرشاد عملية وضع السياسة، ينبغي للبرنامج أن يعتمد على الأعمال الجارية لفرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتوضيح رؤيته وميزته النسبية للمشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه، ولا سيما فيما يتصل بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المحددة فيها. وينبغي للجهود ذات الصلة أن تجسد وتلبي الحاجة إلى ما يلي: • تحديد سبل إمكانية نهوض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأعمال **البرنامج** فيما يتصل بمجال تعزيز القدرات القطرية ومجال الشراكات ومجالات السياسات والبرامج والمجالات الشاملة الأخرى؛ • توضيح أي مجالات مواضيعية أو جغرافية محددة للتركيز ومنحها الأولوية عند الضرورة في إطار دعم **البرنامج** للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأمدين القصير والمتوسط؛ • التفكير في الطرق التي تسمح لأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأن تكون ذات صلة في تعزيز المساواة بين الجنسين وأهداف الإنصاف والإدماج الأوسع نطاقا.	القيادة: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية – مدير الشعبة بالتحديد، ولا سيما بصفته رئيس فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. الدعم: أعضاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (بما في ذلك الوحدات المواضيعية في المقر والمكاتب الإقليمية ومراكز الامتياز)؛ ومكتب الشؤون الجنسانية؛ وشعبة البرامج الإنسانية والإنمائية – الفريق المعني بتعزيز القدرات القطرية؛ وإدارة الشراكات والدعوة، بما في ذلك شعبة الشراكات مع القطاع العام وتدبير الموارد وشعبة الشراكات الاستراتيجية؛ وشعبة البرامج الإنسانية والإنمائية – وحدة إدارة دورات البرامج. الموعد النهائي: يونيو/حزيران 2022
2-1 ينبغي للبرنامج تنقيح سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي استنادا إلى المعايير بشأن جودة السياسات في البرنامج. وينبغي للسياسة المنقحة أن تكفل ما يلي: • تحديد أهداف وغايات محددة لتبيّن ما سيبدو عليه تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بفعالية في أعمال **البرنامج** في الأمد القصير والمتوسط والطويل؛ • إدراج نظرية شاملة للتغيير تحدد النتائج التي يُتوقع أن يسهم في تحقيقها دعم **البرنامج** للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى العالمي والإقليمي والقطري وعبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، ببيان البلدان "المستفيدة" من خدمات التعاون والبلدان "المقدمة" لهذه الخدمات؛ • وصف التقسيم الداخلي المتوقع للأعمال المرتبطة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإسناد أدوار ومسؤوليات واضحة إلى مختلف الوحدات والأفرقة على مختلف المستويات داخل **البرنامج**، ولا سيما من أجل تعبئة الموارد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومن أجل إدارة المعرفة؛ • تبرير تحديد الموارد الكافية لأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واستدامتها على المستوى العالمي والإقليمي والقطري وعلى مستوى مراكز الامتياز.	القيادة: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية – مدير الشعبة بالتحديد، ولا سيما بصفته رئيس فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في **البرنامج**. الدعم: أعضاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في **البرنامج**؛ ومكتب الشؤون الجنسانية؛ والفريق المعني بتعزيز القدرات القطرية؛ وإدارة الشراكات والدعوة وشعبة الشراكات مع القطاع العام وتدبير الموارد وشعبة الشراكات الاستراتيجية؛ ووحدة إدارة دورات البرامج ووحدة الاتصال المعنية بالرصد والتقييم. الموعد النهائي: الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2023 (فبراير/شباط 2023)
3-1 ينبغي للبرنامج أن يضع خطة تنفيذ بتكاليفها لتصحب السياسة المنقحة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبناء على الرؤية (التوصية الفرعية 1-1) والسياسة المنقحة (التوصية الفرعية 1-2)، ينبغي لخطة التنفيذ أن تكفل ما يلي: • المساعدة على تنفيذ أعمال **البرنامج** الموسعة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى العالمي والإقليمي والقطري من خلال مجموعة من الأدوات المالية (وخصوصا تمويل دعم البرامج والإدارة) والآليات (على غرار برنامج أو صندوق استئماني)؛ • تحديد المتطلبات من الموارد لتنفيذ السياسة، ولا سيما ما يلزم من موارد بشرية تُعنى بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدوام كامل ودوام جزئي في المقر والمكاتب الإقليمية، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر وشبكة المنسقين الإقليميين؛ وتعزيز قدرات موظفي **البرنامج** على مختلف المستويات وفي المجالات المواضيعية؛ وجمع البيانات والإبلاغ والتقييم وإدارة المعرفة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتوفير الحوافز المالية للمكاتب القطرية كي تشارك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتخدم مجموعة أوسع من البلدان في مزيد من المجالات المواضيعية؛ • تحديد الفترة والطريقة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسة وفي تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل **البرنامج** والإبلاغ عنه والجهة المعنية برصده والإبلاغ عنه؛	القيادة: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية – مدير الشعبة بالتحديد، ولا سيما بصفته رئيس فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في **البرنامج**. الدعم: أعضاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وشعبة الشراكات مع القطاع العام وتدبير الموارد. الموعد النهائي: الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2023 (فبراير/شباط 2023)

التوصية	الجهة المسؤولة والموعد النهائي
• تحديد مجموعة من المعايير المشتركة بشأن جودة الخدمات المرتبطة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمقدمة من جانب الوحدات التابعة **للبرنامج**، بما في ذلك مراكز الامتياز؛ • استعراض العضوية والأهداف وأساليب العمل لفرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتأكيدها أو تعديلها عند الاقتضاء؛ • صياغة الأولويات والاستراتيجيات للعمل والتنسيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة، وخصوصا الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	
الأولوية: متوسطة **التوصية 2: ينبغي للبرنامج ضمان أن تظل اعتبارات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تتجلى في الخطط الاستراتيجية القطرية من الجيل الثاني وفي أي أطر وسياسات مؤسسية جديدة معنية.** وكلما تجلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطط الاستراتيجية القطرية، ينبغي على الأقل التحقق من هذه الخطط لضمان مواءمتها على نطاق واسع مع التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وينبغي تطبيق الإرشادات المعنية ونظام لضمان إجراء عمليات التحقق المذكورة بانتظام بحلول يونيو/حزيران 2023.	القيادة: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية – مدير الشعبة بالتحديد، ولا سيما بصفته رئيس فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في **البرنامج**. الدعم: أعضاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمكاتب الإقليمية (وحدة البرامج، ووحدة الرصد والتقييم). التوقيت: يونيو/حزيران 2023
التوصيات التشغيلية	
الأولوية: عالية **التوصية 3: ينبغي للبرنامج أن يواصل تدعيم نهجه لتوليد الأدلة وتعزيز التعلم من أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها البرنامج.**	القيادة العامة: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية الدعم: فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ومكتب التقييم؛ وشعبة التخطيط والأداء المؤسسيين؛ والمكاتب الإقليمية (وحدة البرامج، ووحدة الرصد والتقييم). الموعد النهائي: نوفمبر/تشرين الثاني 2023
3-1 ضمان اعتماد نُهج توليد الأدلة وتعزيز التعلم بخصوص التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على تحليلات وتقارير نوعية وكمية. وينبغي وضع النُهج والإرشادات ذات الصلة على الأقل في شكل تجريبي بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2023 من أجل ما يلي: • ضمان أن تسمح المؤشرات الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والواردة في إطار **البرنامج** للنتائج المؤسسية للفترة 2022-2026 بالتتبع الكمي للجوء المكاتب القطرية إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتُستخدم لهذا الغرض؛ • تكملة التقارير المتفرقة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدراسات غير منتظمة تستكشف القيمة المضافة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياقات جغرافية ومواضيعية محددة باستخدام بيانات نوعية وكمية.	القيادة: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية الدعم: فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وشعبة التخطيط والأداء المؤسسيين؛ والشعب الموجودة في المقر والمشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والمكاتب الإقليمية (وحدة البرامج، ووحدة الرصد والتقييم). الموعد النهائي: نوفمبر/تشرين الثاني 2023
3-2 النظر في اعتماد مؤشر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى المشروعات (مماثل للمؤشر الذي تستخدمه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) من شأنه أن يثير المسؤولية المشتركة لوحدة مواضيعية وللفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والموجود في المقر أو المنسق الإقليمي لأعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	القيادة: الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية الدعم: فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وشعبة التخطيط والأداء المؤسسيين؛ والمكاتب الإقليمية (وحدة البرامج، ووحدة الرصد والتقييم). الموعد النهائي: نوفمبر/تشرين الثاني 2022
3-3 تحديث النص الراهن أو وضع نص جديد لإرشادات مكتب التقييم بشأن سبل إدماج منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التقييمات المركزية التي تتناول مجال تعزيز القدرات القطرية أو مجال الشراكات وفي الإرشادات بشأن التقييمات اللامركزية التي تتضمّن أسئلة عن مسائل متعلقة بمجال تعزيز القدرات القطرية أو مجال الشراكات.	القيادة: مكتب التقييم الدعم: الفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية؛ وشعبة التخطيط والأداء المؤسسيين؛ والفريق المعني بتعزيز القدرات القطرية؛ وإدارة الشراكات والدعوة. الموعد النهائي: نوفمبر/تشرين الثاني 2022

التوصية	الجهة المسؤولة والموعد النهائي
الأولوية: متوسطة **التوصية 4: ينبغي للبرنامج أن يدعم الشعب المهتمة في وضع إرشادات استراتيجية وتشغيلية ونشرها لموظفي البرامج بشأن سبل إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عملهم تمشيا مع السياسة الجديدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** وينبغي لجميع الإرشادات الجديدة أن تكفل على الأقل ما يلي: • توضيح لماذا يتعين أن يدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تنفيذ الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2026 والخطط الاستراتيجية القطرية في مجال مواضيعي معين وكيف يمكن أن يقوم بذلك؛ • توضيح أنواع برامج الدعم التقني التي يمكن للموظفين في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية الاعتماد عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ • وصف طريقة رصد المشاركة في أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعلم المتصل بذلك في أي مجال مواضيعي محدد والإبلاغ عنهما والجهة المعنية برصدهما والإبلاغ عنهما؛ • تقديم المشورة بشأن الطريقة التي يمكن للمسؤولين عن البرامج وموظفي البرامج اعتمادها لتخطيط أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ووضع ميزانيتها في إطار الميزانيات العادية **للبرنامج** وعن طريق آليات مخصصة لتمويل هذه الأعمال.	القيادة: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية الدعم: فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وإدارة الشراكات والدعوة، بما في ذلك شعبة الشراكات مع القطاع العام وتدبير الموارد وشعبة الشراكات الاستراتيجية؛ وشعبة التخطيط والأداء المؤسسيين؛ والشعب الموجودة في المقر (عندما تقرر وضع إرشادات خاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات البرامج والسياسات المحددة التي تغطيها)؛ والمكاتب الإقليمية (وحدات البرامج). الموعد النهائي: ديسمبر/كانون الأول 2023
الأولوية: متوسطة **التوصية 5: ينبغي للبرنامج أن يواصل الاستثمار في تعزيز قدرات الموظفين وتوسيع نطاق الجهود المبذولة لتعزيزها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى المقر والمكاتب الإقليمية ومراكز الامتياز والمكاتب القطرية.** وينبغي لهذه الجهود أن تستهدف على الأقل ما يلي: • ضمان إدراج المسؤوليات الأساسية المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الأقل في اختصاصات موظفي **البرنامج** المعنيين بالبرامج والشراكات وتوصيفات وظائفهم في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية حتى يتسنى التفاعل وتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بفعالية؛ • دعم الوحدات المواضيعية والأفرقة في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في استكشاف الفرص لإدماج تنمية قدرات الموظفين المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مبادرات تنمية القدرات الخاصة بمجال تعزيز القدرات القطرية ومجال الشراكات بهدف تيسير الروابط بين هذين المجالين؛ • استعراض آليات التواصل والتنسيق ضمن الجهات الفاعلة والوحدات التابعة **للبرنامج** والمشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفيما بينها، ولا سيما فيما يتصل بالتعاون بين المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومراكز الامتياز، وتعزيز هذه الآليات.	القيادة: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية الدعم: أعضاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وخصوصا في مراكز الامتياز والمكاتب الإقليمية. الموعد النهائي: يونيو/حزيران 2022
الأولوية: متوسطة **التوصية 6: ينبغي للبرنامج أن يظل يساهم في المشاركة في أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق المنظومة في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بقيادة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما من خلال الاستفادة من الشراكات الجديدة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وتوطيد التعاون الجاري مع سائر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في هذا الميدان، ويعد تقريرا سنويا عن ذلك ابتداء من عام 2022.** وينبغي **للبرنامج** بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2022 أن يكون قد حدد النقاط الوجيهة ومنحها الأولوية للمشاركة في برنامج العمل العالمي وبرنامج العمل الذي يقوده مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن يضمن أخذ هذه المعلومات بعد ذلك في الاعتبار بانتظام في إطار عملية تخطيط أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإبلاغ عنها، كجزء من التقرير السنوي للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.	القيادة: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية الدعم: مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية والفريق المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الشعبة. التوقيت: نوفمبر/تشرين الثاني 2022